الديمقراطية والحداثة في العالم الإسلامي

خليل علي حيدر

أشرفت الباحثة الأميركية-الإيرانية الأصل، شيرين هنتر، مؤخراً على إصدار كتاب شارك فيه 19 مفكراً وباحثاً في شؤون العالم الإسلامي. الكتاب جمع العديد من الأوراق والبحوث والاتجاهات، وصدر تحت عنوان Modernization، Democracy، And Islam أي "التحديث والديمقراطية والإسلام".

صحيفة "الشرق الأوسط"، نشرت في عدد يوم 16/5/2007 حواراً أجرته بالإنترنت مع الأستاذة "هنتر"، التي تعمل حالياً مديرة لـ"برنامج الإسلام" في "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" في واشنطن، حول بعض محتويات الكتاب، وحول التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي، نود هنا توسعة الحوار فيها. هل الإسلام مسؤول عن تأخر المسلمين؟!

"أهم الأسباب التي جعلتني متحمسة لإصدار مثل هذا العمل الكبير، كانت تعود إلى تفشي التفسيرات التبسيطية لأسباب تأخر العالم الإسلامي ديمقراطياً وتحديثياً، وذلك على نحو متزايد، والتي تذهب إلى اعتبار الإسلام مسؤولاً عن هذا التأخر بوصفه عائقاً أمام التقدم والتحديث. وأردت أن أوضح أن الأمر ليس كذلك. إن هدف هذا الكتاب هو تحديد العوامل المسؤولة إجمالاً عن السجل الهزيل للعالم الإسلامي في مجالي التحديث والديمقراطية".

كثيراً ما أسأل نفسي عندما أرى اهتمام مراكز الدراسات العالمية بحال الديمقراطية والحداثة في العالم الإسلامي، هل يهتم المسلمون بهذه المشكلة بنفس الدرجة؟ وهل هي بعض اهتمامات الجماعات الدينية والإسلام السياسي وغيرها؟ وهل في مكتبتهم دراسات عن العالم الإسلامي حول مثل هذه القضية؟ والجواب بالنفي طبعاً للأسف الشديد، كما أشرنا في مقالات سابقة، فمن أندر الكتب في مكتبة "الصحوة الدينية"، دراسات عصرية حديثة بالأرقام والتفاصيل حول العالم الإسلامي ومشاكله، بل إنني أزعم أن الإسلاميين لو كانوا يهتمون ويتابعون مثل هذه التفاصيل، لتغير نمط تفكيرهم على نحو كامل! ولو لم تكرس مراكز الأبحاث الأميركية والأوروبية اهتمامها على مشاكل العالم الإسلامي وقضاياه، لما سمع الكثيرون عنها، ولما اطلعوا بهذا العمق على تفاصيلها الدقيقة التي تعرضها كتب هذه المراكز.

"أهم ما أوضحه الكتاب في رأيي أن الإسلام ليس العائق أمام تطور العالم الإسلامي.. بل هناك عوامل أخرى تتعلق في بعض جوانبها بطبيعة النظام الدولي هي التي تلعب دوراً مهماً في هذا الصدد".

وتشير الباحثة إلى التنوع الحالي في الإسلام، مما يسهل على المسلمين حرية الاختيار: "هناك تيارات ثقافية مختلفة داخل الإسلام، واليوم لدينا عدة تفسيرات مختلفة للإسلام، فهناك الإسلام المتشدد والإسلام التكفيري الجهادي المتطرف، وهناك لإسلام المحافظ المعتدل، والإسلام العقلاني التقدمي".

ولكن لماذا تظهر كل هذه الجماعات الإسلامية المتشددة، والتي يتفنن بعضها في العنف والإرهاب مستخدماً أحياناً النصوص الدينية نفسها التي ربما يعتمد عليها المعتدلون، إن كانت التيارات الثقافية والاجتهادية بهذه الدرجة من الاتساع في الإسلام؟ باختصار، ما الذي يحتاجه العالم الإسلامي اليوم؟

أجابت الدكتورة "هنتر": بأن "الشيء الأهم في اعتقادي اليوم هو دعم مبدأ حرية الفكر وتشجيع البحث العقلي والعلمي، ويبدو هذا مُلحاً وضرورياً، لأن من دونه لا يمكن للمسلمين أن يصبحوا "منتجي معرفة" وسيظلون تابعين للآخرين، والشيء الثاني، وهو مرتبط بالأول، احترام حقوق الإنسان وكرامته والذي يُعد جزءاً أصيلاً في التشريع الإسلامي، والشيء المهم الآخر هو التعليم، خاصة تعليم الإناث الذي يظل منخفضاً في معظم بلاد العالم الإسلامي".

لقد كانت السمة البارزة في حضارة العالم الإسلامي في زمن العباسيين مثلاً أو في الأندلس، تقبل الآخر دينياً وثقافياً. ولهذا شارك المسيحيون واليهود والصابئة وغيرهم فيها، ووجدت عقائد الهندوس من يكتب عنها، وكُتب اليونان من يترجمها. بينما لا تكاد اليوم تنشط جماعة إسلامية في أي قرية أو مدينة حتى يتطاير فوقها شرر النزاعات الطائفية!

إلى جانب حرية الفكر وحقوق الإنسان والتعليم -تقول د. هنتر- "إن على المسلمين أن يطوروا نسخة خاصة بهم من الحداثة"، "من خلال عملية تبنٍ انتقائي للعناصر الأساسية للتحديث وتحويلها إلى نماذج مقبولة ثقافياً". ثم تضيف: "يملك الإسلام تراثاً عقلانياً وتفكيراً وإنتاجاً علمياً يجب العمل على إحيائه وترويجه، وبالتالي إثبات أن العقلانية والحداثة لا تتعارضان مع الإسلام، وإذا استطاع المسلمون تطوير نسختهم الخاصة من الحداثة، فإن الغرب سيقبلها".

ويعتبر "الحداثيون" و"الليبراليون" عموماً الجماعات الإسلامية والجمود العقائدي الذي تروج له، أقوى مانع في ظهور حتى "الحداثة الإسلامية" نفسها. وينسى الكثير من الباحثين أن تحديث المجتمع ليس من أولويات الإسلاميين بل المحافظة والثوابت والضوابط. ولا يرى الإسلاميون قدوتهم في منجزات الحضارة الإسلامية في بغداد العباسية والأندلس، بل في نصوص وغزوات ومفاهيم القرن الهجري الأول وبداية ظهور الدعوة الإسلامية، وهذا كله مما يعقد عملية تحديث مجتمعات العالم الإسلامي. فالثقافات والمجتمعات الإسلامية متعددة، ولكن تحديث مجتمعاتنا أو إنتاج "حداثة إسلامية" لم يعد قضية فقهية أو دينية، بل تم تسييس كل هذا بما يتناسب ومصالح وأفكار وتوجهات الأحزاب الإسلامية.

صحيح أن الإسلام، كما تقول الباحثة، يملك تراثاً عقلانياً، وصحيح أن من الفقهاء كالطوافي من أجاز الاجتهاد مع وجود النص، ولكن التجديد في الفقه لم يكن سهلاً في الماضي، وهو اليوم بنفس الصعوبة. بل إن الروحية المحافظة تزداد تشدداً وتجاهلاً للتطور العلمي والحضاري الذي قلب كيان المجتمعات، بما في ذلك بالطبع مجتمعات البلدان العربية والإسلامية.

"الإسلام، تقول الباحثة د. هنتر، "لا يعادي الحداثة ولا التحديث ولا الديمقراطية"، وتضيف أن ثمة قراءات معينة للإسلام، وتفسيرات معينة للحداثي، تجعل الاثنين متعارضين. وتقول إن الإسلام ليس وحيداً في هذا الجانب، "ففي الواقع أي قراءة مختزلة لأي دين تجعله متعارضاً مع الحداثة والديمقراطية". وتحذر الباحثة، ومعها كل الحق في هذا، أنه "عند مناقشة دور الإسلام في إعاقة أو مساعدة التحديث، فمن الضروري توضيح أي إسلام وأي حداثة وديمقراطية محل النقاش، فمن الواضح أن القراءات المختزلة والراديكالية للإسلام تتعارض مع الديمقراطية الليبرالية ومع الحداثة".

ولكن من شأن هذا التحديد والتوضيح لما نفهم من الإسلام والحداثة ربما، أن يتوقف أو يتعثر الحوار إذ لا توجد جهة واحدة تعرّف الإسلام، وهناك "فهم رسمي" و"فهم شعبي" و"فهم حزبي عقائدي حركي" و"فهم صوفي" وهكذا. ومما يزيد الصعوبة إلى جانب تعدد المفاهيم، غياب حرية الكاتب والباحث والمحاور في العالم العربي والإسلامي، بعكس ما ينعم به الباحثون المسلمون في أوروبا والولايات المتحدة! وهذه مفارقة محزنة لا مجال للخوض فيها هنا! فباستطاعة أي مجموعة من الباحثين والأكاديميين المسلمين، من سُنة وشيعة، أن يتداعوا إلى أي ندوة أو يضعوا أي كتاب في الإسلام والشريعة والعقيدة، وأن يبحثوا في مختلف القضايا بحرية مطلقة، كما نرى في كتاب "التحديث والديمقراطية والإسلام"، حيث أبدى بعض الباحثين شكوكهم، كما تقول د. هنتر، حول إمكانية تطور نسخة إسلامية للحداثة أو أي دين آخر. ومثل هذه الحرية الفكرية لا وجود لها في العالم العربي... أو إيران!

ومن الأفكار المثيرة للجدل والتي تطرحها الباحثة د. هنتر تفريقها بين التحديث والديمقراطية، فقد قامت ألمانيا النازية وقام الاتحاد السوفييتي بتحديث ألمانيا وروسيا في ظل القمع والديكتاتورية! وهناك بعض الدول مثل اليابان في ظل حكم "ميجي" والصين الشعبية وتايوان وكوريا الشمالية وسنغافورة وبعض دول أميركا اللاتينية، قد أنجزت التحديث في ظل أنظمة شمولية واستبدادية.

ومع ذلك، تقول الباحثة: "إن معظم الدول الحديثة هي تلك التي لديها أنظمة ديمقراطية". بقي أن نختتم حديثنا بالدعوة إلى فتح مجالات الدراسة والبحث والنقد بحرية كاملة في العالم العربي والإسلامي، فهذا من أهم الشروط لأن نعرف من نحن وماذا نريد! فأغلب بلداننا.. بلا ديمقراطية وبلا حداثة!

نقلا عن صحيفة "الاتحاد" الإماراتية

المشروع يتم بالتعاون بين وزارة المالية وحكومة دبي الإلكترونية

بدء تنفيذ المرحلة النهائية من بوابة (صنع في الإمارات دوت كوم)

أبو ظبي / البيان

أطلق معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة إشارة البدء لتنفيذ المرحلة النهائية من مشروع سوق الإمارات الصناعي الإلكتروني «صُنع في الإمارات دوت كوم» الذي يعد البوابة التي طورتها وزارة المالية والصناعة بالتعاون مع حكومة دبي الإلكترونية لتكون أول موقع على الإنترنت يعمل على تسويق الصناعات الوطنية وفق نظام التجارة الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي.

وقال معاليه إن المشروع يأتي في إطار سعي وزارة المالية والصناعة لتجسيد رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» فيما يخص توطيد أواصر الشراكة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص والتواكب مع متغيرات العصر والاستفادة من منجزات الثورة التقنية والرقمية لدعم مسيرة التنمية المستدامة في الوطن وتعزيز رفاهية أبنائه.

وقال إن مشروع «صنع في الإمارات دوت كوم» يأتي في إطار هذه الجهود باعتباره سوقا الكترونيا للصناعات الوطنية يعمل على مدار الساعة، مشيرا معاليه إلى ان المشروع يتوافق مع أهداف وزارة المالية والصناعة ضمن استراتيجية الحكومة الاتحادية، موضحا أن العمل في المشروع قد تطور سريعاً حيث تم تطوير الموقع وتجهيزه لأداء الخدمات المعد من أجلها إضافة إلى تجهيز قوائم دقيقة بالمصانع والمنتجات الوطنية والمستثمرين الصناعيين وتضمينها الموقع ودعمها بمحرك بحث متطور لتسهيل الوصول إلى أي معلومة ضمن قواعد بيانات الصناعة الوطنية.

وأشاد معاليه بالدور الفاعل لحكومة دبي الإلكترونية في تحويل فكرة المشروع إلى واقع ملموس، مؤكداً على ضرورة تكاتف كل الجهود من أجل إنجاح هذا العمل الذي يصب مباشرة في تنمية واحد من أهم قطاعات الاقتصاد.

وأشار معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش إلى أن قطاع الصناعة في الدولة يشكل أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يحتل المرتبة الثالثة، بحجم استثمارات بلغ 70424 مليون درهم بنهاية سنة 2006، محققا نسبة نمو قدرها 3 ،134 % خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث سجلت استثمارات القطاع الصناعي عام 2002 مبلغا قدره 30058 مليون درهم. وقال خرباش إن مساحة أهمية القطاع الصناعي مرشحة للزيادة مع اتساع رقعة الاهتمام والعناية التي توليها له الدولة ووجود البرامج التطويرية التي تستهدف الدفع به قدما.

وقال جمال ناصر لوتاه وكيل وزارة المالية والصناعة المساعد لشؤون الصناعة إن الهدف الرئيسي من وراء تطوير مشروع «صُنع في الإمارات دوت كوم» هو إيجاد بوابة الكترونية موحدة لجميع المصانع في الدولة، وإبراز دور الإمارات كدولة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية، مشيرا إلى ان وزارة المالية والصناعة في إطار حرصها على دعم مسيرة التنمية في القطاع الصناعي تسعى دوما إلى البحث عن وسائل مبتكرة وغير تقليدية لتقديم الخدمات وتسويق المنتجات والوصول إلى الأسواق العالمية.

وذكر أن الموقع مجهز بعدد كبير من الخدمات المتطورة التي تهدف إلى تسهيل عملية الاتصال التجاري منها خدمة التنبيهات التجارية، حيث يتم إخطار المصنعين في حال وجود طلبات شراء لمنتجاتهم، أو طلبات لإنشاء علاقات تجارية معهم، موضحاً أن ذلك يتم إما عن طريق إرسال رسالة بريد إلكتروني أو رسالة نصية قصيرة على الهاتف الجوال.

وأشاد لوتاه بالدور الحيوي الذي لعبته حكومة دبي الإلكترونية في نجاح المشروع، مشيرا إلى جهودهم في تصميم وتطوير الموقع، ومراجعته للتأكد من موافقته لتطلعات وزارة المالية والصناعة، وأكد لوتاه أن مشروع «صُنع في الإمارات دوت كوم» يستفيد من الخدمات المحورية التي تقدمها حكومة دبي الالكترونية كخدمات مساندة مما يجعله أكثر عصرية وقدرة على خدمة قطاع الصناعة والتعريف بالمنتجات الوطنية.

من جانبه قال سعيد الركن نائب مدير إدارة التنمية الصناعية في وزارة المالية والصناعة إن فريق العمل في الوزارة قام، بالتنسيق مع حكومة دبي الإلكترونية بتوجيه الدعوة إلى المصانع في الدولة للتسجيل والمشاركة في المشروع، مشيرا إلى أن نسبة الإقبال كانت مذهلة. . مشيرا إلى انه يجري الاستعداد لإطلاق حملة تسويق موسعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تديرها حكومة دبي الإلكترونية بالتنسيق مع فريق العمل في الوزارة بهدف تعريف الجهات الخارجية بالمشروع، موضحا أن كل المهتمين سواء داخل الدولة أو خارجها يمكنهم التسجيل في الموقع تحت صفة مشتر للإطلاع على المنتجات المحلية والتواصل مع منتجيها وعقد الصفقات لشراء المنتجات الوطنية.

وقال إن الفترة المقبلة سوف تشهد عدداً من ورش العمل والندوات التعريفية الموجهة للمستثمرين في القطاع الصناعي في الدولة بهدف تمكينهم من الإفادة من مميزات المشروع.ووفقا لتقرير لوزارة المالية والصناعة فقد سجل النشاط الصناعي لسنة 2006 ارتفاعاً ملحوظا في عدد المنشآت الصناعية المقيدة بالسجل الصناعي في وزارة المالية والصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع العدد من 2509 عام 2002 إلى 3567 منشأة، بنسبة زيادة قدرها 2، 42% حظي منها عام 2006 بزيادة قدرها 273 منشأة بنسبة 3، 8 %.

وفي نهاية عام 2006 بلغ عدد المنشآت الصناعية المملوكة بالكامل لمواطنين 1405 منشآت بنسبة 4 ، 39%، وعدد المنشآت المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون 101 منشأة بنسبة 8 ،2 %أما المنشآت الصناعية المملوكة لمواطنين بالشراكة مع مواطني دول مجلس التعاون فقد بلغ عددها 63 منشأة بنسبة 8 ،1 %. أما المنشآت المملوكة لمواطنين وأجانب فقد بلغ عددها 1947 منشأة بنسبة 6، 54 %بينما بلغ عدد المنشآت المملوكة لمواطنين وخليجيين وأجانب 51 منشأة بنسبة 4 ،1 %.

تشغيل 322 رحلة اضافية من محطة ابها

الخطوط الجوية السورية تنقل أكثر من مليون وستمائة الف مسافر

الرياض / وكالات :

نقلت الخطوط الجوية السعودية في أبها مليون و 605آلاف و 862مسافرا على رحلاتها القادمة والمغادرة من وإلى محطة أبها خلال العام الماضي 2006م وهو ما يمثل 10% من إجمالي عدد المسافرين الذين نقلتهم السعودية على شبكة رحلاتها الدولية والداخلية.

وقال مدير الخطوط الجوية السعودية في أبها سعيد بن حسين الفريح إن عدد المسافرين على الرحلات القادمة 807424مسافرا وعلى الرحلات المغادرة 798438مسافرا وذلك بزيادة 62530مسافرا عن العدد الذي تم نقله خلال عام 2005م كما حققت محطة السعودية في أبها أعلى معدل لنقل الركاب في تاريخها خلال شهر اغسطس لعام 2006م حيث بلغ عددهم 216791راكبا بنسبة 11% عن مجموع المسافرين الذين نقلتهم السعودية إلى جميع قطاعاتها الداخلية والدولية في حين بلغ عدد الرحلات المجدولة والإضافية القادمة والمغادرة لمحطة السعودية بأبها خلال عام 2006م 8538رحلة بزيادة 848رحلة على العام 2005م.

وأشار الفريح إلى أنه تم خلال العام 2006م تشغيل 322رحلة إضافية من محطة أبها استفاد منها 57052مسافرا وساهمت تلك الرحلات في مواجهة كثافة الطلب على السفر والتخفيف من ازدحام المطار

كما تم تشغيل طائرات الجامبو من طراز بوينج -741 743بنسبة 21% عن عام 2005م وبلغ معدل الحمولة لجميع الرحلات المجدولة 80% وتم خلال العام 2006م إصدار 157317بطاقة صعود من خلال أجهزة الخدمة الذاتية في المطار وبلغ أعلى إصدار يتم خلال يوم واحد هو 1289بطاقة صعود بتاريخ 12أغسطس لعام 2006م.

وأضاف الفريح إنه تم تحقيق الهدف البيعي للمبيعات بزيادة عن الهدف المطلوب بنسبة 7% وبزيادة عما تم تحقيقه خلال عام 2005تمثل ما نسبته 6%.

وفي مجال الشحن الجوي أوضح الفريح أن حجم الشحنات المنقولة من وإلى محطة السعودية بأبها خلال عام 2006م بلغت 5014273كيلو جرام كما تحقق الهدف البيعي لإيرادات خدمات الشحن المنقول بما نسبته 18% متوقعا زيادة حجم الحركة خلال هذا العام والأعوام القادمة مثمنا في ختام حديثه الدعم الذي تجده الخطوط في المنطقة من لدن سمو أمير منطقة عسير وسمو نائبه ومدير عام الخطوط الجوية.

البيان المشترك في ختام زيارة الملك إلى فاس يتبنى إنجاز مشروعات و شركات مختلطة

شراكة سعودية مغربية تعتمد تدفق الاستثمارات دون معوقات و تنويع قاعدة التعاون

واس / (فاس):

صدر عقب اختتام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله زيارته الرسمية للمملكة المغربية الشقيقة بيان مشترك جاء فيه:

تجسيدا للعلاقات التاريخية المتينة والروابط الدينية والثقافية والحضارية الوثيقة بين شعبي المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية وتأكيدا لوشائج القربى وأواصر الأخوة الصادقة التي تجمع صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية وأخاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظهما الله، وترسيخا لنهج التنسيق والتشاور الشاملين القائم بين البلدين،قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله تلبية لدعوة كريمة من أخيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب حفظه الله بزيارة رسمية الى المملكة المغربية يومى 30 ربيع الثانى و1 جمادى الاولى 1428هـ الموافقين 17 و 18 مايو 2007م.

وقد استقبل خادم الحرمين الشريفين استقبالا رسميا وشعبيا كبيرا يعكس عمق الروابط القوية التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وأجرى القائدان محادثات معمقة تناولت مجالات التعاون الثنائي ومختلف القضايا الاقليمية والدولية وقد تميزت هذه المحادثات بتطابق تام في الرؤى ووجهات النظر.

وثمن القائدان المستوى المتميز للعلاقات بين بلديهما الشقيقين وأبديا عميق ارتياحهما لما حققته مسيرة التعاون الثنائى المثمر والبناء بينهما من نتائج جد إيجابية، وعبر القائدان بهذه المناسبة عن عزمهما وإرادتهما الاكيدة للدفع بهذه العلاقات الى آفاق أرحب تستجيب لتطلعاتهما وامال شعبيهما الشقيقين في التقدم والرخاء.

وانطلاقا من قناعتهما بأن التطوير المستمر والمتعدد الجوانب للعلاقات الثنائية المتميزة بين بلديهما في جميع المجالات من شأنه بناء شراكة استراتيجية فاعلة تحقيقا لمصالح شعبيهما أصدر القائدان توجيهاتهما السامية من أجل تذليل كافة الصعوبات والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون الانسياب الطبيعي للاستثمارات والسلع والخدمات بين الجانبين لضمان توسيع وتنويع الشراكة القائمة بينهما في مختلف القطاعات الاقتصادية وفتح آفاق لانجاز مشاريع واستثمارات مشتركة وشركات مختلطة داخل البلدين.

منتديات متخصصة

كما أكد القائدان ضرورة تنظيم منتديات متخصصة حسب القطاعات بين رجال الاعمال في البلدين للمساهمة في وضع التصورات الكفيلة للرقي بالتعاون في المجالات الاستثمارية والتجارية والانمائية الى مستويات أفضل وتشجيع تبادل زيارات الوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والتقنية والمشاركة في المعارض التجارية التي تقام في البلدين، وأكد الجانبان استمرار هذا النشاط بما يساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين.

ثمن الجانب المغربي النشاط الذى يقوم به الصندوق السعودي للتنمية في دعم مسيرة التنمية بالمملكة المغربية، وأكد الجانبان استمرار هذا النشاط بما يساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين.

أشاد خادم الحرمين الشريفين بما تشهده المملكة المغربية من تنمية شاملة ومن تقدم وتطور في جميع المجالات وما يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أهمية خاصة للتنمية المستدامة تعكسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعتبر مثالا رائدا على طريق التقدم والازدهار.

وإسهاما من خادم الحرمين الشريفين في دعم هذه المبادرة وتشجيع الانشطة المولدة للدخل وفرص العمل وتقديم المساعدة لذوى الاحتياجات الخاصة قرر تقديم منحة لهذا البرنامج قدرها 50 مليون دولار أي ما يعادل 400 مليون درهم مغربى.

أكد الطرفان ضرورة تعزيز التعاون في ميادين التعليم والتكوين والثقافة والعلوم والسياحة وتكثيف الاتصالات بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث والمكتبات والمؤسسات والمنظمات العاملة في مجالات الشباب والرياضة والاعلام والجمعيات الثقافية والفنية بما يستجيب لحاجيات التطور والتنمية الشاملة ويرسخ قيم الحوار والابداع.

مشاريع مشتركة

ودعا الطرفان الى إنجاز مشاريع مشتركة في مختلف مجالات البحث باستعمال الوسائل المتطورة للاعلام والاتصال وتحصيل المعرفة من أجل مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة.

واستنادا الى ما يجمع المملكتين الشقيقتين من حرص شديد على الدفاع عن الدين الاسلامي الحنيف وقيمه المبنية على روح التسامح والتعايش والمنسجمة مع الوسطية والاعتدال ومن منطلق تمسك البلدين بمبادئ الحرية والسلام والانفتاح واحترام قواعد القانون الدولى والمساواة بين الدول والشعوب دعا الطرفان الى أهمية بناء الثقة والتفاهم المتبادل من أجل التعايش السلمي بين الامم، وفى هذا الصدد يساند الطرفان كل الجهود الرامية الى تحقيق ذلك بما فيها مبادرة (تحالف الحضارات) المقترحة من طرف الامين العام للامم المتحدة من أجل دعم الحوار البناء بين الدول.

كما دعوا الى تكثيف الجهود من أجل تعزيز قنوات الحوار بين الحضارات والثقافات والاديان على أساس من التكافؤ والاحترام المتبادل للهوية الثقافية لمختلف الشعوب وخصوصيتها واحترام الحق في التعبير بما لا يسيء الى المقدسات والرموز الدينية مع الاستفادة من ظاهرة العولمة وتوظيف أدواتها التقنية في دعم قيم الحوار والتسامح واحترام الآخر.

مركز للجمارك ومحطة لفحص الحاويات وأربعة أرصفة جديدة

ولي عهد رأس الخيمة يفتتح مشاريع إنشائية جديدة بميناء صقر

رأس الخيمة / البيان:

افتتح سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة ثلاثة مشاريع إنشائية جديدة في ميناء صقر بمنطقة خور خوير الصناعية، عبارة عن مركز للجمارك ومحطة لفحص الحاويات وأربعة أرصفة جديدة مزودة بآليات ورافعات متطورة حديثة.

وقال الربان إبراهيم الطنيجي مدير عام سلطة ميناء صقر في كلمة له بهذه المناسبة التي شهدها عدد من المسؤولين والشخصيات الاقتصادية في الإمارة: إن تدشين الأرصفة الأربعة الجديدة البالغ طولها 795 متراً يأتي في إطار خطة تطوير الميناء التي اعتمدها ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة والرامية إلى رفع الطاقة الاستيعابية للميناء الذي يتميز بموقع استراتيجي وجغرافي متميز أكسبه أهمية تجارية بالغة بحكم قربه من بوابة مضيق هرمز الحيوي في شمال الخليج العربي.

وأوضح الطنيجي أن الأرصفة الجديدة ستقوم بإدارتها وتشغيلها الشركة الكويتية للاستثمار «KGL» وفقاً للعقد المبرم معها فضلاً عن تزويدها بثلاث رافعات متحركة ليرتفع عدد الأرصفة في الميناء إلى 12 رصيفاً من شأنها المساهمة في تنوع البضائع المتداولة وتشكيل نقلة نوعية في مسيرة الاقتصاد الوطني بالإمارة.

وذكر الطنيجي أن حجم مناولة البضائع داخل ميناء صقر ازداد خلال الأربعة أعوام الأخيرة بنسبة 107 بالمائة أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ثلاثون بالمائة لتصل قيمة المبالغ المستثمرة خلال الفترة ذاتها إلى 221 مليوناً و709 آلاف درهم لافتاً إلى أن هذا التطور رافقته إنشاءات في البنية التحتية تضمنت زيادة سعة الطاقة الكهربائية من 8 ،1 ميغا إلى 4، 6 ميغا، إضافة إلى إنشاء مكاتب للمهندسين والفنيين فضلاً عن الاهتمام بالكوادر الوطنية البشرية الذي تمثل بتعيين مواطنين من الجنسين بعد تأهيلهم مهنياً وفنياً.

من جهته أوضح محمد عبدالله المحرزي مدير دائرة الجمارك والموانئ برأس الخيمة أن الهدف من افتتاح مركز للجمارك بميناء صقر يأتي ضمن خطة الدائرة لتحديث وتطوير جميع مراكزها الجمركية الحالية والتي سيضاف إليها مركز بري جديد تحت الإنشاء يشتمل على جميع الخدمات الجمركية المتطورة. وأشار المحرزي إلى أن محطة فحص الحاويات الجديدة بميناء صقر والبالغة تكلفتها ثمانية ملايين درهم ستخصص لفحص الحاويات والمركبات بالأشعة السينية بحكم تجهيزها بنظام متطور وآمن للمراقبة إلى جانب احتوائها على جهاز لكشف الإشعاعات النووية والبيولوجية الضارة.

«دبي للسيليكون» تشارك في «بالم 2007»

دبي / البيان

تكشف واحة دبي للسيليكون، المركز الريادي المتكامل لصناعات التكنولوجيا المتطورة في المنطقة، من خلال مشاركتها في معرض بالم الشرق الأوسط 2007 سلسلة من الخدمات الخاصة للشركات والمستثمرين، هذا بالإضافة إلى استعراض للبنية التحتية المتقدمة التي توفرها الواحة لعملائها والراغبين بالاستثمار فيها. وينعقد معرض بالم الشرق الأوسط في الفترة ما بين 20 ـ 22 مايو الجاري في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض حيث يستقطب نخبة من موردي التقنيات متعددة الاستخدامات وغيرها من الصناعات العالمية.

الجدير بالذكر أن هذا المعرض يوفر فرصة لعرض قائمة الخدمات والتسهيلات والبنية التحتية الرائدة التي تتمتع بها واحة دبي للسيليكون والتي تم تصميمها خصيصاً لملاءمة احتياجات مؤسسات التكنولوجيا العالمية. وبمشاركتها مع مجموعة عالمية من الشركات العاملة في مجال الصناعات الإلكترونية ستكشف واحة دبي للسيليكون النقاب عن الفوائد المضافة والمطبقة من خلال العمل في دبي بشكل عام وواحة دبي للسيليكون بشكل خاص.

تضيف واحة دبي للسيليكون بعداً مميزاً للأعمال في دبي يتمتع بالجودة العالية، فالمعارض والفعاليات مثل بالم الشرق الأوسط عبارة عن أدوات لربط وتقوية علاقات الهيئة بعملائها الحاليين والتعرف على عملاء ومستثمرين جدد». ومن المعروف أن واحة دبي للسيليكون تسعى دائماً إلى وضع متطلبات عملائها في سلم أولوياتها من خلال التمتع بميزات الاستثمار بمنطقة حرة تتوفر فيها جميع التسهيلات والميزات التي من شأنها أن تحقق أفضل الأعمال والنتائج.